.

حكومة الوفاق الوطني...امتحانٌ محفوفٌ بالعقبات على طريق الوحدة

خاص - شبكة فلسطين للحوار

منذ اليوم الأول لتشكيل حكومة الوفاق الوطني لم يستبعد المراقبون والمحللون السياسيون أن يعترض طريقها العديد من العقبات والإشكالات التي من المحتمل أن تؤثر على مسار طريق المصالحة، مبدين العديد من التحذيرات لضمان السير في الاتجاه الصحيح، وتحقيق مصالحة حقيقية يلتئم فيها الجرح الفلسطيني المستمر منذ سبع سنوات.

المراقبون دعوا لصياغة استراتيجية وطنية تتعاطى مع الواقع المحلي والدولي والإقليمي بما يجنب القضية الفلسطينية مزيدًا من الأزمات والكوارث، مؤكدين أن حكومة الوفاق هي وريثة لتركة الحكومتين السابقتين وعليها أن تتعامل مع الوضع الجديد على أنه كل متكامل.

وأبدى المراقبون والمحللون تخوفات عدة تحمل تداعيات خطيرة قد تفجر المصالحة في أقرب وقت حسب قولهم، محذرين من مراحل مقبلة قد يكون سلاح المقاومة فيها هو الهدف.

"فلسطين للحوار" رصدت آراء عدد من الكتاب والمحللين السياسيين وأعدت التقرير التالي:

خطة وطنية مرحلية

قال الكاتب الفلسطيني د. مأمون أبو عامر إن حكومة الوفاق الوطني ستواجه عبئًا كبيرًا في تفكيك المشاكل والتعقيدات المتراكمة على مدى سبع سنوات من الانقسام، لاسيما القضايا التي تخص الحياة المعيشية لكل مواطن في قطاع غزة والضفة الغربية مثل مواجهة الفقر والبطالة والوظائف والمياه والكهرباء، كذلك وجود سياسة إعلامية وطنية متوازنة تعزز الإيجابيات ولا تضخم السلبيات أو الخلافات.

ودعا إلى ضرورة وجود مشاركة وطنية لميثاق شرف إعلامي يحول دون انغماس الإعلام المحلي في تصعيد الخلافات الداخلية والتحريض المتبادل.

ورأى أبو عامر خلال مقال نُشر على موقع "فلسطين أون لاين" أن الحكومة لن تكون وحدها قادرة على تجاوز العقبات والتعقيدات دون وضع آلية وطنية لمشاركة القوى السياسية كافة، خاصة التي كانت طرفًا في الانقسام؛ لكي تقوم بدورها في تذليل العقبات أمام الحكومة.

وأضاف: "الكثير من القضايا عند الدخول لمواجهتها ربما تنفجر في وجه الحكومة، الأمر الذي قد يرجعنا إلى الخلف سنوات طوالًا، وتابع قوله: "إن صدقت النوايا من الطرفين فستكون إمكانية النجاح أكبر من الفشل".

ودعا أبو عامر إلى صياغة خطة وطنية استراتيجية ومرحلية تتعاطى مع الواقع المحلي والدولي والإقليمي بما يجنب القضية الفلسطينية مزيدًا من الأزمات والكوارث، مؤكداً أن التحدي القادم كبير ويتعاظم يومًا بعد يوم، قائلاً: "كل المكتسبات الحزبية والشخصية أمام ما يحدق بالوطن لا تساوي شيئًا، وسيدفع شعبنا ثمن أي تأخير يتسبب به أحد الأطراف؛ فالمسئولية كبيرة على هذه الحكومة وعلى الفصائل الفلسطينية من خلفها، إن هي أرادت الوحدة بحق".

كل متكامل

الكاتب الفلسطيني د. نهاد الشيخ خليل أوضح أن حكومة الوفاق الوطني الحالية بمفهومها التوافقي يجب أن تكون بديل للحكومتين السابقتين، وليست استمراراً لحكومة رام الله أو إلغاء لحكومة غزة، مشيراً إلى أن الاتفاق بين الطرفين لا يعني أن الوضع السابق في غزة كان خاطئاً وفي رام الله كان صواباً؛ مستدركاً الوفاق يعني أن الحكومة الحالية وريثة لتركة الحكومتين السابقتين، وعليها أن تتعامل مع الوضع الجديد على أنه كل متكامل.

بدوره، لم يستبعد الكاتب الفلسطيني ياسين عز الدين أن يكون سلاح المقاومة بعد تشكيل حكومة التوافق هو الهدف، متوقعاً أن تكون هناك خطوات ليست بالهينة ضده؛ خاصة مع وجود أطراف تعمل من أجل الاحتلال بناءً على التخطيط الأمريكي الصهيوني.

وعلى مستوى المفاوضات قال عز الدين: "إن أراد الرئيس عباس استغلال المصالحة ليقوي نفسه أمام الأمريكان والصهاينة فلا مشكلة في ذلك"، لكن عندما يستغلها من أجل تمرير التنازلات فيجب أن يكون لحماس ردة فعل حاسمة" ، مشدداً على ضرورة عدم انفراد طرف دون آخر بالقرار الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه وأجنداته المختلفة.

تخوفات حقيقية

الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم المدهون قال: "نحن أمام تخوفات حقيقية تحمل تداعيات خطيرة قد تفجر المصالحة في أقرب وقت".

وذكر المدهون أن التخوف الأول هو التعامل المزدوج مع الموظفين، والاعتراف بجزء ورفض الآخر، معتبراً أن أي محاولة لتجاهل الجهاز الإداري والأمني في قطاع غزة أو التقصير بدفع استحقاقاته المالية قد يفجر بركاناً في وجه الجميع، داعياً للتعامل مع الموظفين على درجة واحدة وبأسلوب واحد، واستثمار الكادر البشري لخدمه الحكومة ومنحهم حقوقهم ليؤدوا كامل واجباتهم.

أما التخوف الثاني فهو تعطيل المجلس التشريعي، حيث تخطت حكومة التوافق مرحلة منح ثقة المجلس؛ بسبب الحاجة والإرادة السياسية، معتبراً المدهون أن الحكومة لن تستطيع أن تمضي دون تفعيل التشريعي لأخذ دوره الأساسي، لأن تجاهله سيعطي نظاماً مشوهاً غير قادر على مواجهة التعقيدات المختلفة، ويحول السلطة لعصابة الشخص الواحد".

فيما يكمن التخوف الثالث في عملية التباطؤ برفع الحصار عن قطاع غزة وحل إشكالياته، أما الرابع فهو في استمرار حالة الاعتقال السياسي والملاحقة الأمنية في الضفة لعناصر وكوادر ومؤسسات حركة "حماس"، وهذا يعني حسب المدهون أن ما قدمته حماس فُهم بشكلٍ خاطئ مما قد يؤدي لإفشال الحكومة ودخولها في متاهة صراع آخر.

وأمام تلك التخوفات المركزية رأى المدهون أن الحكومة الفلسطينية بحاجة للانتباه الجيد قبل اتخاذ أي قرار، داعياً الرئيس محمود عباس أن يعزز مبدأ الشراكة والوحدة ويتجنب سياسة الإقصاء والظهور بالمتفرد، فالبدائل خطيرة على حد قوله.

وطالب المدهون حكومة التوافق بأن تهتم بتسيير وتسهيل مصالح الناس وألا تتورط بالبرامج السياسية وتداخلاتها، وأن تجتهد لترفع الحصار عن غزة التي تعاني الأمرَّين جراء العدوان المتكرر عليها، وأن تنفذ القانون وتنهي عمليات الاعتقال والملاحقات الأمنية، مشيراً إلى أن المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني حساسة تحتاج من الجميع آليات جديدة للتعامل الحكيم والوطني.